بين نماذج العلائق الانتاجية ، وادواتها الاجتماعية المنبثقة عنها ، التي تتحدى الكيان .

من هنا ظهرت حقيقة حركية الانتماء (باعتباره هوية معنوية مرتبطة بواقع سياسي اجتماعي مادي محدد) ، وخضوعها لعوامل الفعل الموجهة والمقصودة من قبل القوى الفاعلة تاريخيا وواقعيا في قرارة الكيان من اجل توظيفها في المجال الذي تحدده لها هذه القوى .

ثامنا — ان غموض كلمة الكيان والتباسها هو الذي جرد الأطروحة من اي قيمة او اهمية . ويبدو ان الغموض هن السادر الوحيد الذي يمكن فرضية الكاتب من الوقوف على قدميها ، اذ انه لو اعطى للكيان اية مضمون لسقطت اطروحته بين يديه .

يضاف الى ذلك اغفال الباحث امرين هما الاساس في اعطاء اطروحته اي قيمة ، وخاصة فيما يتعلق بتحديده لطبيعة الكيان الاردني ، وهما : العامل التاريخي لنشوء الكيانات الاقليمية العربية ، اولا ، ثم تفاوت اشكال هذه الكيانات بحكم الاختلاف في مستوى وطبيعة القوى المحركة للصراعات داخل الوحدات الكيانية العربية ، واختلاف الاحداث السياسية التي مر بها الوطن العربي .

تاسعا — ربما كان بامكان الباحث القول انه كان هناك كيان قبلي في الاردن قبل تاسيس الامارة ، او ان هذا الكيان لم يكن ذا طابع محدد . وربما كان باستطاعته ايضا ان يقول ان الضفة الشرقية في الاردن لم تشهد احداثا سياسية بارزة، وصراعات ضد الاستعمار كتلك التي شهدتها فلسطين مثلا او سوريا او العراق ... الخ . واكثر من ذلك يستطيع الباحث القول ان الاردن لم تشهد كيانا سياسيا مميزا كالكيان السوري او العراقي او الفلسطيني ... وهنا ليس المسؤول هم الاردنيون وحدهم ، اذ ماذا سيكون مصير الكيان العراقي لو ان نوري السعيد ما زال يحكم هناك ، او السوري كما لو بقي فيصل وسلالته كما هي الحال في الاردن مع بقاء سلالة عبدالله .

ان بروز النظام الهاشمي في الاردن ، وغياب الكيان الوطني الاردني بغض النظر عن محتواه السياسي والاجتماعي انما هو دليل على ضعف القومية العربية وتخلف الممارسات القومية عن مستوى المهام المطروحة ، وليس دليلا على انتفاء الكيان الاردني كحقيقة تاريخية ، مهما كانت الكيفية الملحقة بهذا الكيان .

عاشرا — لقد وقع الباحث في خطأ اخر عندما خلط بين الاحساس بالكيان ووعيه تاريخيا ، ومحاولة تجسيده من خلال ممارسة سياسية وفكرية عملية من جهة ، وبين النصرة الكيانية — التي هي طفح مرضي نتيجة توجيه خاطىء للاحساس الكياني باعتباره امرا طبيعيا لدى كل فرد ينتمي الى مجموعة قبل ان يذوب او يلتحم ، او يتحول الى مجموعة اخرى او متحد ضمن شروط ذاتية وموضوعية منسجمة ومتطابقة مع تطلعاته وواقعه وثقافته .

حادي عشر — من هنا كان بامكان الباحث المذكور القول ان الكيان الاردني مصادر ، او مشوه ، او مدفون تحت قشرة اجتماعية ميتة تاريخيا هي القبلية او البداوة، ولكن ليس لينفيه ، او يدعي ان وجوده وقيامه امرا مصطنعا ؛ ثم ليربطه بالنظام .

مرة اخرى ، كيف يمكن لتشرشل وعبدالله ان ينشئا بجرة قلم كيانا يعيش ، ويقوم بالدور الذي اسنده اليه الباحث — اعتسافا ؟ وهنا اسأله : هل كان وعد بلفور (المرسوم) عام ١٩١٦ كافيا لاقامة الكيان الصهيوني ، وهل كان بالامكان اقامة الدولة الصهيونية لولا عمليات الهجرة التي سبقت الوعد ، وعمليات الاستيطان وما رافقها من اوضاع استيطانية سهلتها الدولة المنتدبة ، التي التزمت بتنفيذ الوعد — بريطانيا ؟

ان ما ولد في مؤتمر تشرشل — عبدالله عام ١٩٢١ وما يتحدث عنه الباحث هو النظام في الاردن ، الذي زرع شتلا في رأس الكيان الاردني في غياب الوعي الاجتماعي الكافي ، والممارسة القومية الواضحة ، واني وان كنت اتفق معه على تحديده لدور النظام ، ولا يخالفنا احد ، اخالفه على تعميمه هذا الدور ليشمل الكيان . اذ انه في تعميمه هذا يخالف بديهية تاريخية هي ان الجماهير دائما وطنية بعد ان تتوفر لها الطليعة القيادية التي تجسد مطامحها وتطلعاتها . وهنا اعود فاكرر ان ترهل العمل القومي وتعثره ، وبروز الكيانات القطرية — ولهذين الامرين اسباب لا مجال لبحثها هنا — هما اللذان جعلا الكيان الاردني يظهر وكأنه اداة طيعة في يد النظام .

بعد هذا لا اعتقد ان ضمير الباحث يقبل ان يتهم الاردنيين بتهم النظام ، وهم الكفة الخفيفة فيه .

انني اعتقد لو ان الباحث ذهب ودرس علاقة الكيان بالنظام التي بدأت عام ١٩٢٣ وحتى الفترة التي تمت بها توحيد الضفتين ، ثم الفترة التي تلت ذلك حتى الآن لخرج بحكم اخر غير الذي خرج به.